

اشارة الى ان هذا الحمد قد وقع على الوجه اللائق اذ اللائق بحال الحمد ان يلاحظ الحمد
 قريبا على قياس ما ذكره في النكتة الثانية فان قلت فعلى هذا ترجع هذه النكتة الى
 النكتة الثانية فلا يحسن التقابل بينهما بل الظاهر ان يجعل قوله لان اللائق بحال الحمد الى
 علة للتبني المذكور بترك العطف قلت حاصل النكتة الاولى التنبية على كون الحمد المذكور
 واقفا على الوجه اللائق وحاصل النكتة الثانية اما التنبية على ان اللائق بحال الحمد ان
 يلاحظ الحمد وحاضرا ومن ههنا ما كونه ملحوظا في هذا الحمد على وجه يقتضي التبعية عنه بلفظ
 الخطاب وعلى كلا التقديرين بينهما بون بعيد الا ان مدار الكل على مقدته واحدة
 اي ان اللائق بحال الحمد الذي يلاحظ الحمد وحاضرا ومن ههنا يمكن ان يكون فائدة التنبية
 استعمال الكلام على رعاية صنعة التلميح وهو الاشارة الى قصته او شعر من غير ذكر ذلك
 لان التنبية على القرب شارة الى مضمون قوله تعالى وكفى اقرب الي من جبل الوريد وما
 ذكره في الحاشية ههنا يحتمل ان يكون اشارة الفائدة ويحتمل ان يكون بيانا للقرب
 الذي وقع التنبية عليه ويحتمل ان يكون ايدانا بوقوع الاذن الشرعي في الصفة القرب
 الى الله تعالى ولا يخفى انه يمكن جعل النكتة الثانية ايضا راجعة الى رعاية صنعة التلميح
 لكونه اشارة الى مضمون الحديث الذي اوردته في حاشيتها وحاصل النكتتين ان
 اختيار الخطاب لما فيه من التنبية على القرب تلميح الى الآية ولما فيه من التنبية على القرب
 والمن هدة تلميح الى الحديث واعلم انه يمكن ان يقال اختيار طريق الخطاب لرعاية
 صنعة الاستنزاب او الالتفات بناء على انه تعالى فذكر في التسمية بطريق التنبية
 او براعة الاستهلال لان المقصود ههنا بيان طريق المناظرة ومدار المناظرة على

نحوه
 وهو ان العاقبة اياها
 الكلام على صنعة التلميح

قوله الحمد الذي هو
 الحسن ان تقسمه تراه
 كما نكت تراه فان لم يكن
 فانه يراك ووجه التلميح
 انهما عدا عدوفا والكل
 اللائق بحال الحمد
 وهو ان تقسمه تراه
 وهو ان تقسمه تراه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على افهام الخطاب والصلوة على رسول المبعوث لظهور الصواب وعلى الله والضحى
 المتأدبين بخير الاداب وبعد فهدى فائدة عجايب بل زائدة لا تدخل في الحسب على
 الشرح المشهور بين اولي الابواب للرسالة الشريفة المضوية في الاداب تنكشف عن
 وجوه مقاصد النفاذ والشرح ما افادته الشارح المحقق والاستاذ المدقق في
 حواشي الكتب تذكرا للاجباب وتبصرة للطلاب ولله الموفق واليه المآب لك
 الحمد للحمد معنيان مشهوران احدهما الغوي والاخر عرفي وكل واحد منهما محتمل بناء على
 اي تقدير اما ان يراد المعنى المبني للفاعل او المعنى المبني للمفعول او الحاصل بالمصدر وكجوز
 ان يراد ما يطلق عليه لفظ الحمد ليعم الكل ولا م التعريف يحتمل ان يكون للاستزاق وان
 يكون للجنس وان يكون للعهد الخارجي اشارة الى الفرد الكامل واللام اللذان ايضا يحتمل
 ان يكون لاختصاص الصفة بالموصوف وان يكون لاختصاص المتعلق بالمستعلق فهناك
 اثنان واربعون احتمالا لاصول من ضرب الثلثة في اثنين او لا وضرب الثلثة في سبعة
 ثمانية وثمانين في احد عشر ثمانا فليعلم
 تنبيهها على القرب فائدة هذا التنبية

هذا الحمد الذي هو
 الحسن ان تقسمه تراه
 كما نكت تراه فان لم يكن
 فانه يراك ووجه التلميح
 انهما عدا عدوفا والكل
 اللائق بحال الحمد
 وهو ان تقسمه تراه
 وهو ان تقسمه تراه

دلالة

والمعنى ان المراد من اللواتي المرتبطة بها هي
الاولى متميزة بالذات او بالاعتبار مع قول الكلام
غير انهما في غيرهما يتصلقان به كما في ذلك
وانت تعلم ان للتقديم وجوبا اخر مثل الترتيب الى المسند
المقام ورعاية صفة الاستواء الى غير ذلك ومنها ما اوردته في الحاشية من ان
النسبة بين الحمد والحمد في حاشيتها وحاصل ان الحمد مقدم على الحمد بالطبع مقدم
عليه في الوضع لوافق الوضع والطبع وانما قال بالنسبة لان الحمد ان كان بالجملة فهو مقول
الكيف وان كان بالادكان فهو مقول الفعل وان كان باللب فهو كذلك لو كان
الشيء عبارة عن المعنى المصدرى اعني التعليل بما يهلل في التعليل واما لو كان عبارة عن
الكلام المخصوص فهو مقول الكيف ومن البيان ان الكيف ليس نسبة اصلا
والفعل وان كان من النسبة المنقولة الى المقولات السبع لكنه نسبة بين الفاعل
والمفعول والمحمود ليس منفعل للحمد الفاعل حتى يكون هذا الحمد نسبة بين وبين الحمد
مطلقا بمنزلة النسبة بينهما كونه معني يتوقف حصوله على حصولها في نفس الامر
من كلمة اللام هي الام التعريف لو كان لا استواء او اجتناب على ما صرح به المحقق
الشيخ زاني وتتم السند في الاستواء واما لام الملك واما كلامه والفعل منقولة
في لغة العرب فان اللام في الجملة هي لام التعريف لو كان لا استواء او اجتناب على ما صرح به المحقق
اما الاول فلان لام الاستواء او اجتناب هما كما يدل على ان كل حمد او جنة الحمد
لهما مرتبطة لا على حصر ذلك فيكونان يتصلان بحد واحد خصيصا اللهم الا ان راد
بأن الترتيب يتصل بالاعتبار بالمرتبة والاعتبار بالمرتبة بالاعتبار بالمرتبة
المحصلة بمعنى المقام واما الثاني وان كانت لام الملك اما وصيغته للاختصاص
الارتباط كما حققنا في موضعنا للاختصاص في الحمد والكلام فيه لانه المستفاد من تقدم
وللاعتداز عندنا قال في الحاشية ما حصل ان هذا معني على ما صرح به السيد في بعض
تصانيفه من ان لام الملك او اجتناب لا يدل على اختصاص الحمد بل ان لم يتم والا فلا
الحمد لا الوصف والوصف انما هو بنفسه
انما هو ان العرف فعله بنفسه
على وجه الكلام لانه فعله بنفسه
وكلما لم يكن

والمعنى ان المراد من اللواتي المرتبطة بها هي
الاولى متميزة بالذات او بالاعتبار مع قول الكلام
غير انهما في غيرهما يتصلقان به كما في ذلك
وانت تعلم ان للتقديم وجوبا اخر مثل الترتيب الى المسند
المقام ورعاية صفة الاستواء الى غير ذلك ومنها ما اوردته في الحاشية من ان
النسبة بين الحمد والحمد في حاشيتها وحاصل ان الحمد مقدم على الحمد بالطبع مقدم
عليه في الوضع لوافق الوضع والطبع وانما قال بالنسبة لان الحمد ان كان بالجملة فهو مقول
الكيف وان كان بالادكان فهو مقول الفعل وان كان باللب فهو كذلك لو كان
الشيء عبارة عن المعنى المصدرى اعني التعليل بما يهلل في التعليل واما لو كان عبارة عن
الكلام المخصوص فهو مقول الكيف ومن البيان ان الكيف ليس نسبة اصلا
والفعل وان كان من النسبة المنقولة الى المقولات السبع لكنه نسبة بين الفاعل
والمفعول والمحمود ليس منفعل للحمد الفاعل حتى يكون هذا الحمد نسبة بين وبين الحمد
مطلقا بمنزلة النسبة بينهما كونه معني يتوقف حصوله على حصولها في نفس الامر
من كلمة اللام هي الام التعريف لو كان لا استواء او اجتناب على ما صرح به المحقق
الشيخ زاني وتتم السند في الاستواء واما لام الملك واما كلامه والفعل منقولة
في لغة العرب فان اللام في الجملة هي لام التعريف لو كان لا استواء او اجتناب على ما صرح به المحقق

الحمد لا الوصف والوصف انما هو بنفسه
انما هو ان العرف فعله بنفسه
على وجه الكلام لانه فعله بنفسه
وكلما لم يكن

الحمد لا الوصف والوصف انما هو بنفسه
انما هو ان العرف فعله بنفسه
على وجه الكلام لانه فعله بنفسه
وكلما لم يكن

